العبرة من صعوبة هذا الواقع، وان نلحظ بُعد المسافة بينه وبين الحلم، فبادرنا، في منظمة التحرير الفلسطينية، الى البحث عن الصيغ البديلة، الواقعية، والقابلة للتحقيق، لايجاد حل للقضية، يعتمد العدل الممكن لا المطلق، ويضمن حقوق شعبنا في الحرية والسيادة والاستقلال؛ كما يضمن للجميع السلام والأمن والاستقرار، ويجنّب فلسطين والشرق الاوسط حروباً ومعارك لا تزال مستمرة منذ أربعين عاماً.

أَوَلَم نكن نحن، يا سيادة الرئيس، من بادر الى اعتماد ميثاق الامم المتحدة، وقراراتها، وشرعة حقوق الانسان، والشرعية الدولية، أساساً مرجعياً لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ أَوَلَم نرحّب ببيان فانس ـ غروميكو في العام ١٩٧٧، كبادرة تصلح أساساً لمشروع حل لهذا الصراع ؟ أَوَلَم نوافق على الاشتراك في مؤتمر جنيف، طبقاً للبيان المصري ـ الاميركي سنة ١٩٧٧، لدفع عجلة الحل والسلام في المنطقة ؟ أَوَلَم نعتمد مشروع السلام العربي في فاس، العام ١٩٨٢، ومن بعده مشروع الدعوة الى مؤتمر دولي للسلام برعاية الامم المتحدة ووفق قراراتها ؟ أَوَلَم نؤيد مشروع بريجينيف للسلام في منطقة الشرق الاوسط ؟ أَوَلَم نرحب ونؤيد بيان البندقية الصادر عن دول السوق الاوروبية المشتركة بشأن أسس السلام العادل في المنطقة ؟ أَوَلَم نرحب ونؤيد مبادرة الرئيسين، [ميخائيل] غورباتشيوف [وفرنسوا] ميتران بشأن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي ؟ أَوَلَم نرحب بعشرات البيانات والمبادرات السياسية التي تقدمت بها المجموعات والدول الافريقية، والدول الاسلامية، ودول عدم الانحياز، والدول الاشتراكية، والدول الاوروبية، وغيرها، بهدف ايجاد تسوية سلمية ترتكز على مبادىء الشرعية الدولية لتأمين السلام وحل الصراع ؟ فماذا كان موقف اسرائيل من هذا كله ؟ مع انه ما من مبادرة واحدة، أو مشروع واحد، أو بيان واحد، من كل ما أشرت اليه يخلو من مراعاة التوازن السياسي، او يغفل مطالب ومصالح أطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي كافة.

لقد كان موقف اسرائيل، من هذا كله، المزيد من تصعيد مخططاتها الاستيطانية والتوسعية، وتأجيج عملية الصراع بتعميم الخراب والدمار وإراقة الدماء، وتوسيع جبهات الصدام حتى شملت لبنان الشقيق الذي اجتاحته جيوش الاحتلال سنة ١٩٨٢، وما تمّ في اثناء ذلك الغزو من مذابح ومجازر ضد الشعبين، اللبناني والفلسطيني، بما فيها مذابح صبرا وشاتيلا، ولا تزال اسرائيل تحتل جزءاً من جنوب لبنان حتى الآن، ويواجه، لبنان، يومياً، الغارات والاعتداءات الجوية والبحرية والبرية، ضد مدنه وقراه، وضد مخيماتنا في الجنوب.

وانه لمن المؤلم، والمؤسف، ان تستمر الحكومة الاميركية، وحدها، في دعم ومساندة هذه المخططات الاسرائيلية العدوانية التوسعية، وفي دعم اسرائيل باستمرار احتلالها للاراضي الفلسطينية العربية، وفي استمرار جرائمها وسياسة القبضة الحديدية ضد أطفالنا ونسائنا.

كما وانه لمن المؤلم، والمؤسف كذلك، استمرار الحكومة الاميركية في رفضها الاعتراف بحق ستة ملايين فلسطيني بتقرير مصيرهم، وهو حق مقدس بالنسبة الى الشعب الاميركي والى شعوب الارض قاطبة؛ واذكّرهم بموقف الرئيس ولسون، صاحب المبادئ العالميين في العلاقات الدولية، وهما عدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة، وحق تقرير المصير للشعوب؛ وعندما استُفتي الشعب الفلسطيني العام ١٩١٩، بواسطة لجنة كينغ ـ كراين، اختار الولايات المتحدة كدولة انتداب، ولكن الظروف حالت دون ذلك، وجاءت بريطانيا بديلاً منها. وانني لأتوجه الى الشعب الاميركي متسائلاً: هل من الانصاف ان لا يطبق على الشعب الفلسطيني ما شرّعه الرئيس ولسون بهذا الخصوص ؟

ان الادارات الاميركية المتعاقبة تعترف بأن شهادة الميلاد الوحيدة لقيام دولة اسرائيل هي القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، والذي وافقت عليه، في حينه، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وهو ينص على قيام دولتين في فلسطين، واحدة عربية فلسطينية والثانية يهودية. فكيف تفسر الحكومة الاميركية موقفها الذي يقر، ويعترف، بنصف هذا القرار المتعلق باسرائيل، وترفض نصفه الآخر المتعلق بالدولة الفلسطينية ؟ بل وكيف تفسّر حكومة الولايات المتحدة عدم التزامها بتنفيذ قرار سبق لها وان تبنّته أكثر من مرة في جمعيتكم الموقرة، وهو القرار الرقم ١٩٤، والقاضي بحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها، او التعويض على من لا يرغب في العودة ؟

ان حكومة الولايات المتحدة تعلم بأن ليس